

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2022  
**The role of small and medium enterprises in the Algerian economy  
during the period 2017-2022**

دعاس عزالدين \*

مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بباريكة، الجزائر،

azeddine.daas@cu-barika.dz

تاريخ النشر: 2024/07/17

تاريخ القبول: 2024/07/13

تاريخ الاستلام: 2024/03/30

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022 والوقوف على مدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام النشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2016-2022)، وبالاعتماد على المنهج الوصفي. أظهرت النتائج تزايد نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل وفي زيادة القيمة المضافة خارج المحروقات خلال الفترة 2017-2022، والميزان التجاري سنة 2022. كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري، التشغيل، القيمة المضافة، الميزان التجاري.

تصنيفات JEL : H32, O1, J23

**Abstract:** This study aims to shed light on the reality of small and medium enterprises in Algeria during the period 2017-2022 and determine the extent of their contribution to the Algerian economy, using statistical bulletins for small and medium enterprises (2016-2022), and relying on the descriptive approach. The results showed an increase in the contribution of small and medium-sized private enterprises to creating jobs and increasing the value added outside of hydrocarbons during the period 2017-2022, and the trade balance in 2022.

**Keywords:** Small and medium enterprises; the Algerian economy; employment; value added; trade balance.

**Jel Classification Codes :** H32, O1, J23

\* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة :

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها في جميع اقتصاديات دول العالم ، بحيث أصبحت هذه المؤسسات هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في كل الدول، والجزائر كغيرها من الدول ازداد اهتمامها بهذه المؤسسات خلال العقدين الأخيرين، لذا قامت بإنشاء العديد من الهيئات لمرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على ترقيتها ودعمها، كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR ، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI ، وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME، والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، وغيرها من الهيئات. وذلك للدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة من خلال توفيرها لمناصب الشغل للتخفيف من حدة ظاهرة البطالة، ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وزيادة الصادرات وتسجيل فائض في الميزان التجاري، لذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها في نمو الاقتصاد خلال الفترة 2017-2022 من خلال طرح الإشكالية التالية:

## 1.1. اشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؟

## 2.1. فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية السابقة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- يتميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتوازن في مختلف الجوانب.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد الجزائري.

## 3.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على أهميتها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

- تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد الجزائري.

#### 4.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت النشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من سنة 2016 إلى سنة 2022) الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني في جمع المعلومات والبيانات اللازمة في الجانب التطبيقي، مع العلم أن آخر إصدار لهذه النشرات كان في شهر أفريل 2023 وهو خاص بسنة 2022 إلى غاية 31 ديسمبر.

#### 2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

##### 1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، ومن هيئة أو منظمة لأخرى حسب عدة عوامل كاختلاف مستوى النمو الاقتصادي بين الدول، واختلاف طبيعة النشاط، واختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف هذه المؤسسات، والعوامل التقنية والسياسية، لذا توجد صعوبة في الاتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونجد العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:

##### 1.1.2 تعريف البنك الدولي: ميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسة المصغرة: وهي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100 ألف دولار أمريكي.

- المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 عاملا، وكل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا تتعدى 3 ملايين دولار أمريكي ولا تقل عن 100 ألف دولار.

- المؤسسة المتوسطة: عدد عمالها أقل من 300، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا تفوق 15 مليون دولار أمريكي، فما زاد عن ذلك فيصنف بالمؤسسات الكبيرة. (العسالي، 2019، صفحة 59)

##### 2.1.2 تعريف الاتحاد الأوروبي: ميز هو كذلك في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسة الصغيرة: ويكون عدد العمال فيها أقل من 10، ومجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز ميلوني (2) أورو.
- المؤسسة الصغيرة: تشغل أقل من 50 عاملا، ومجموع الميزانية السنوية لديها لا يزيد عن 10 مليون أورو.
- المؤسسة المتوسطة الحجم: توظف أقل من 250 عاملا ورقم أعمالها لا يتجاوز 50 مليون أورو أو مجموع الميزانية السنوية لا يزيد عن 43 مليون أورو. (شملول، 2018-2019، صفحة 13)

### 3.1.2 تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أخذ المشرع الجزائري بالتعريف المعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي، فوفقا للقانون 01-18 المؤرخ في 15/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكما نصت عليه المادة 4 منه، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية تعرف بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية". (شايب، 2018-2019، صفحة 15)

وبعد القانون السابق أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 جانفي 2017، حيث عرفت المادة 5 منه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات: تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية". وعرفت مواده من رقم 8 إلى رقم 10 أنواع هذه المؤسسات كما يلي:

- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 مليار دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

- المؤسسة الصغيرة جدا: هي مؤسسة تشغل من شخص إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري. (القانون رقم 02-17، 2017، الصفحات 6-7)

## 2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، تتمثل فيما يلي:

- الجمع بين الإدارة و الملكية أي أن إدارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعود للمالكها.
- انخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيس وتشغيل هذه المؤسسات.
- بساطة هيكلها التنظيمي.
- تتسم بالمرونة، والقدرة على التكيف مع التغيرات المختلفة كونها تواجه في الغالب سوق محلي.
- تحظى بالاهتمام الشخصي من قبل أصحابها بهدف تحقيق أفضل نجاح ممكن.
- القابلية للتجديد والابتكار.
- تساعد على توفير فرص العمل، بسبب تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة، ويرجع ذلك لاستخدام هذه المؤسسات لأساليب إنتاج وتشغيل بسيطة.
- تعتبر أداة للتدريب الذاتي لأصحابها والعاملين.
- يغلب على هذه المؤسسات الطابع المحلي (طهراوي ، 2023 ، صفحة 86)
- سهولة إنشائها نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم لتأسيسها مقارنة مع الأنواع الأخرى من المؤسسات.
- اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة و سهلة في مختلف أنشطتها.
- تعتمد هذه المؤسسات في تسويق غالبية منتجاتها على اليد العاملة والموارد المحلية.
- تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على الانتشار في مختلف ربوع المناطق المحلية لكونها صغيرة الحجم. (شريط ودهقاني ، 2024 ، صفحة 810)
- تتميز بمسيرة السوق.
- انسيابية جودة الإنتاج مع السعر.

— التمويل الذاتي. (مصعب، 2019-2020، الصفحات 28-30)

— تدعم المؤسسات الكبيرة (المناولة من الباطن).

— فعالية الموارد البشرية والمادية.

— إقامة تكامل أنسب للإنتاج (بن طيبة، 2018-2019، الصفحات 27-29)

### 3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية، وتبرز أهميتها في النقاط التالية:

- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة.
- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية. (بن عاشور، 2018-2019، الصفحات 90-91)
- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة أي تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى، فهي تشكل نواة للمؤسسات الكبيرة.
- المساهمة في زيادة الناتج القومي وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.
- تعتبر حاضنات لمبادرت رواد الأعمال ولرجال أعمال المستقبل.
- تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية ودعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات مع التقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات.
- المساهمة في تنمية الابتكارات والابداعات حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو الاقتصادي. (رمضان و اخرون، 2023، صفحة 50)
- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في جذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، و دعم النسيج الاقتصادي.
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فعال في التنمية المحلية .
- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الجهوي من خلال العدالة في توزيع الدخل و تقليص نسبة البطالة في مختلف ربوع الوطن . (شريط و دهقاني ، 2024 ، صفحة 811)

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022:

1.3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022:

يوضح الجدول التالي التطور العددي والنسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل سنة لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والعمومية، كما يوضح أيضا التزايد السنوي لها عدديا ونسبيا كما يلي:

الجدول 01: "تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022"

| السنوات       | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية | المجموع الكلي | التزايد السنوي      |                   |
|---------------|-----------------------------------|-------------------------------------|---------------|---------------------|-------------------|
|               |                                   |                                     |               | م ص و م<br>العمومية | م ص و م<br>الخاصة |
| 2017          | العدد                             | 1060025                             | 264           | 1060289             | 46388             |
|               | النسبة                            | 99.98                               | 0.02          | 100                 | 4.57              |
| 2018          | العدد                             | 1092908                             | 262           | 1093170             | 32883             |
|               | النسبة                            | 99.98                               | 0.02          | 100                 | 3.1               |
| 2019          | العدد                             | 1171701                             | 244           | 1171945             | 78793             |
|               | النسبة                            | 99.98                               | 0.02          | 100                 | 7.2               |
| 2020          | العدد                             | 1209252                             | 239           | 1209491             | 37551             |
|               | النسبة                            | 99.98                               | 0.02          | 100                 | 3.2               |
| 2021          | العدد                             | 1266995                             | 225           | 1267220             | 57743             |
|               | النسبة                            | 99.98                               | 0.02          | 100                 | 4.8               |
| 2022          | العدد                             | 1359580                             | 223           | 1359803             | 92585             |
|               | النسبة                            | 99.98                               | 0.02          | 100                 | 7.31              |
| المعدل النسبي |                                   | 99.98                               | 0.02          | 100                 | 5.03              |

Source : (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2016 à 2022, pp. 6-8)

نلاحظ من الجدول أعلاه التطور الحاصل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022 والذي يمكن شرحه فيما يلي:

بالنسبة لمجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد انتقل من 1060289 سنة 2017 إلى 1359803 مؤسسة سنة 2022 أي زاد بمقدار 299514 مؤسسة أو زاد بنسبة مقدارها 28.25% خلال هذه الفترة، في حين بلغ معدل التزايد النسبي السنوي 5.03%، ويرجع هذا التزايد إلى إنشاء الدولة للعديد من الهيئات لمرافقة هذه المؤسسات كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI وغيرها من الهيئات. أما إذا لاحظنا نسبة التزايد كل سنة فنرى أنها عرفت تذبذب من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020 بسبب سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة لانخفاض أسعار البترول وأزمة كورونا، في حين ارتفعت بعدها من 3.2% سنة 2020 إلى 7.31% سنة 2022 بسبب ارتفاع أسعار البترول مجدداً.

وأما إذا حللنا ذلك على مستوى طبيعة هذه المؤسسات فنجد أن هناك اختلاف كبير بين التزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الطبيعة الخاصة والعمومية، بحيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 1060025 سنة 2017 إلى 1359580 مؤسسة سنة 2022 أي زاد بمقدار 299555 مؤسسة أو زاد بنسبة مقدارها 28.26%. أما من حيث التطور السنوي فإن نسبة التزايد تأخذ نفس سلوك نسبة تزايد مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث عرفت هي كذلك تذبذب في زيادة عددها من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020 ثم ارتفعت بعدها من سنة 2020 إلى سنة 2022، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فنلاحظ أنها انخفض عددها من 264 مؤسسة سنة 2017 إلى 223 مؤسسة سنة 2022 أي انخفض بمقدار 41 مؤسسة أو انخفض بنسبة مقدارها 18.38%، وسجلت في كل السنوات أعداد ونسب سالبة، وكانت أكبرها سنة 2017 ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة محافظ معينة لقطاع التجارة العام (SPM).

### 2.3 تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال الفترة 2017-2022:

يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم المحدد من طرف المشرع الجزائري، والذي يقسم هذه المؤسسات إلى المؤسسات المصغرة (الصغيرة جداً)

(من 1 إلى 9 عمال)، والمؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 عامل)، والمؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 250 عامل) كما يلي:

الجدول 02: "تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال الفترة 2017-

2022"

| السنوات       | المؤسسات المصغرة | المؤسسات الصغيرة | المؤسسات المتوسطة | المجموع |
|---------------|------------------|------------------|-------------------|---------|
| 2017          | العدد            | 1035891          | 21202             | 3191    |
|               | النسبة           | 97.7             | 2                 | 0.3     |
| 2018          | العدد            | 1068027          | 21863             | 3180    |
|               | النسبة           | 97.7             | 2                 | 0.3     |
| 2019          | العدد            | 1136787          | 30471             | 4688    |
|               | النسبة           | 97               | 2.6               | 0.4     |
| 2020          | العدد            | 1179616          | 26730             | 3145    |
|               | النسبة           | 97.53            | 2.21              | 0.26    |
| 2021          | العدد            | 1236427          | 27752             | 3041    |
|               | النسبة           | 97.57            | 2.19              | 0.24    |
| 2022          | العدد            | 1338998          | 18221             | 2584    |
|               | النسبة           | 98.47            | 1.34              | 0.19    |
| المعدل النسبي |                  | 97.66            | 2.06              | 0.28    |

Source : (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2016 à 2022, pp. 8-9)

نلاحظ من الجدول أن المؤسسات المصغرة احتلت المرتبة الأولى من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل نسبي مقداره 97.66 %، وأن عدد هذه المؤسسات زاد من 1035891 سنة 2017 إلى 1338998 مؤسسة سنة 2022، أي زاد عددها بمقدار 303107 مؤسسة وبنسبة مقدارها 29.26 % وهذا راجع لسهولة إجراءات إنشاء هذه المؤسسات، في حين كانت المؤسسات الصغيرة في المرتبة الثانية بمعدل نسبي ضعيف مقداره 2.06 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث زاد عددها من سنة 2017 إلى 2019، ثم عرف بعدها تذبذب من سنة 2020 إلى سنة 2022 ، أما المؤسسات المتوسطة فكانت في المرتبة الثالثة من

حيث نصيبها من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل نسبي ضعيف مقداره 0.28% وعرفت تذبذب في عددها خلال الفترة المدروسة من 2017 إلى 2022.

### 3.3 تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2017-2022:

يوضح الجدول التالي تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات المتمثلة في الفلاحة، المحروقات والطاقة والمناجم، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية، الخدمات، المهن الحرة، النشاطات الحرفية كما يلي:

#### الجدول 03: "تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة

2022-2017"

| السنوات       | الفلاحة | المحروقات والطاقة والمناجم | البناء والأشغال العمومية | الصناعة التحويلية | الخدمات | المهن الحرة | النشاطات الحرفية |
|---------------|---------|----------------------------|--------------------------|-------------------|---------|-------------|------------------|
| 2017          | العدد   | 6476                       | 2846                     | 177750            | 92888   | 316114      | 220516           |
|               | النسبة  | 0.61                       | 0.27                     | 16.76             | 8.76    | 29.81       | 20.8             |
| 2018          | العدد   | 6973                       | 2938                     | 182501            | 97803   | 338266      | 223195           |
|               | النسبة  | 0.64                       | 0.27                     | 16.7              | 8.94    | 30.94       | 20.42            |
| 2019          | العدد   | 7368                       | 3035                     | 188290            | 102128  | 358996      | 243759           |
|               | النسبة  | 0.63                       | 0.26                     | 16.07             | 8.71    | 30.63       | 20.8             |
| 2020          | العدد   | 7540                       | 3090                     | 191454            | 104598  | 371614      | 250485           |
|               | النسبة  | 0.62                       | 0.25                     | 15.83             | 8.65    | 30.72       | 20.71            |
| 2021          | العدد   | 7909                       | 3199                     | 197937            | 108762  | 391989      | 259236           |
|               | النسبة  | 0.62                       | 0.25                     | 15.62             | 8.58    | 30.93       | 20.46            |
| 2022          | العدد   | 8393                       | 3423                     | 204520            | 115935  | 430721      | 272726           |
|               | النسبة  | 0.62                       | 0.25                     | 15.04             | 8.52    | 31.67       | 20.06            |
| المعدل النسبي |         | 0.62                       | 0.26                     | 16                | 8.69    | 30.78       | 20.54            |

Source : (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2016 à 2022, p. 9)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخدمات احتلت المرتبة الأولى من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2022 بمعدل نسبي مقداره 30.78%، تليها في المرتبة الثانية النشاطات الحرفية بمعدل نسبي مقداره 23.09% ثم المهن الحرة في المرتبة الثالثة بمعدل نسبي مقداره 20.54%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الرابعة بمعدل

نسبي مقداره 16% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك لسهولة إنشاء المؤسسات في القطاعات السابقة وعدم تطلبها لإمكانيات كبيرة، أما الصناعة التحويلية فجاءت في المرتبة الخامسة بمعدل نسبي مقداره 8.69%، وجاءت في المرتبة الأخيرة كلا من الفلاحة، المحروقات والطاقة والمناجم بمعدلات نسبية ضعيفة جدا مقدارها 0.62% و 0.26% على التوالي.

#### 4.3 تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2019-2022:

يوضح الجدول التالي تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية المتمثلة في الشمال، الهضاب العليا، الجنوب كما يلي:

#### الجدول 04: "تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2019-2022"

| الجنوب | الهضاب العليا | الشمال | السنوات       |      |
|--------|---------------|--------|---------------|------|
| 96581  | 257558        | 817806 | العدد         | 2019 |
| 8.24   | 21.98         | 69.78  | النسبة        |      |
| 99682  | 266019        | 843790 | العدد         | 2020 |
| 8.24   | 22            | 69.76  | النسبة        |      |
| 106573 | 278915        | 881732 | العدد         | 2021 |
| 8.41   | 22.01         | 69.58  | النسبة        |      |
| 113905 | 300745        | 945153 | العدد         | 2022 |
| 8.38   | 22.12         | 69.51  | النسبة        |      |
| 8.32   | 22.03         | 69.66  | المعدل النسبي |      |

Source : (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2019 à 2022, p. 12)

نلاحظ من الجدول أعلاه عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث احتلت منطقة الشمال المرتبة الأولى من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2019 إلى 2022 بمعدل نسبي مقداره 69.66 %، تليها منطقة الهضاب العليا بمعدل نسبي مقداره 22.03 %، وجاءت منطقة الجنوب في المرتبة الأخيرة بمعدل نسبي مقداره 8.32 %، ويرجع هذا الاختلال إلى تركز السكان في الشمال والهضاب العليا أكثر من الجنوب، وإلى توفر البنية التحتية في الشمال والهضاب العليا مقارنة بالجنوب.

#### 4. تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2022:

##### 1.4 تطور التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2022:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل، وهي رهان الدولة للتخفيف من نسبة البطالة، لذلك تشجع على إنشاء المزيد من هذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح ذلك:

##### الجدول 05: "تطور التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2022"

| السنوات | المؤسسات الخاصة | المؤسسات العمومية | مجموع مناصب الشغل | التزايد السنوي |
|---------|-----------------|-------------------|-------------------|----------------|
| 2017    | العدد           | 2578279           | 23679             | 2601958        |
|         | النسبة          | 99.09             | 0.91              | 100            |
| 2018    | العدد           | 2668173           | 22073             | 2690246        |
|         | النسبة          | 99.18             | 0.82              | 100            |
| 2019    | العدد           | 2797781           | 20955             | 2818736        |
|         | النسبة          | 99.26             | 0.74              | 100            |
| 2020    | العدد           | 2899232           | 21537             | 2920769        |
|         | النسبة          | 99.26             | 0.74              | 100            |
| 2021    | العدد           | 3063487           | 20016             | 3083503        |
|         | النسبة          | 99.35             | 0.65              | 100            |
| 2022    | العدد           | 3288213           | 19608             | 3307821        |
|         | النسبة          | 99.41             | 0.59              | 100            |

Source : (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2016 à 2022, p. 14)

نلاحظ في الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بقدر كبير في توفير مناصب الشغل، بحيث ارتفع عدد مناصب الشغل التي توفرها من 2601958 منصب سنة 2017 إلى 3307821 منصب سنة 2022 أي بزيادة مقدارها 705863 منصب جديد، أو بنسبة زيادة مقدارها 27.13%، أما إذا لاحظنا نسبة التزايد سنويا في مناصب الشغل فنلاحظ وجود تذبذب فيها من سنة 2017 إلى سنة 2020، وتزايدها بمعدل نسبي متزايد من سنة 2020 إلى سنة 2022. أما إذا لاحظنا مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نجد أنها تتزايد بنسب متزايدة كل سنة خلال الفترة 2017-2022 وأن هذه المؤسسات تساهم

بنسبة كبيرة تتراوح بين 99.09% و99.41% من مجموع مناصب الشغل، في حين نجد تناقص في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات العمومية كل سنة خلال هذه الفترة وأن نسبة مساهمتها في توفير مناصب الشغل ضعيفة جدا تتراوح بين 0.91% و0.59% ويرجع هذا التناقص إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وانخفاض عددها كل سنة خلال الفترة من 2017 إلى 2022.

2.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال الفترة 2017-2021:

يوضح الجدول التالي مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاعين العام والخاص كما يلي:

الجدول 06: "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال الفترة 2017-2021"

الوحدة: مليار دينار جزائري

| المجموع  | القطاع الخاص |          | القطاع العام |         | السنوات |
|----------|--------------|----------|--------------|---------|---------|
|          | النسبة       | القيمة   | النسبة       | القيمة  |         |
| 10106.76 | 87.225       | 8815.62  | 12.775       | 1291.14 | 2017    |
| 10886.62 | 87.49        | 9524.41  | 12.51        | 1362.21 | 2018    |
| 11450.52 | 87.34        | 10001.3  | 12.66        | 1449.22 | 2019    |
| 10626.46 | 87.767       | 9326.55  | 12.233       | 1299.91 | 2020    |
| 11760.74 | 87.87        | 10334.13 | 12.13        | 1426.61 | 2021    |

Source : (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2022, p. 35)

نلاحظ من الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات، بحيث ارتفعت من 10106.76 سنة 2017 إلى 11760.74 مليار دينار سنة 2021 أي زادت بمقدار 1653.98 مليار دينار أو بنسبة 16.36%. أما إذا قارنا ذلك بين القطاع العام والقطاع الخاص نجد أن القطاع الخاص ساهم فيها بنسبة كبيرة تتراوح بين 87.22 و87.87% من مجموع القيمة المضافة، في حين أن القطاع العام كانت مساهمته ضعيفة ومتناقصة تتراوح بين 12.77% سنة 2017 و12.13% سنة 2021، مع العلم أنه أدرجته إحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والإنتاج

الصيدلاني كانت في شهر أفريل 2023 وهي خاصة بسنة 2022 إلى غاية 31 ديسمبر، وبالنسبة لبيانات القيمة المضافة خارج المحروقات إلى غاية نهاية 2021.

### 3.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري خلال الفترة 2022-2017:

سنحاول من خلال ما يلي معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 07: "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري خلال الفترة

"2022-2017"

الوحدة: مليون دولار

| الميزان التجاري | الصادرات | الواردات | السنوات      |      |
|-----------------|----------|----------|--------------|------|
| -4845           | 18141    | 22986    | القيمة       | 2017 |
| -54.15          | 36.16    | 3.78-    | نسبة التزايد |      |
| -2956           | 19828    | 22784    | القيمة       | 2018 |
| -38.99          | 9.3      | -0.88    | نسبة التزايد |      |
| -3200.82        | 18946.13 | 22146.95 | القيمة       | 2019 |
| 8.28            | -4.45    | -2.8     | نسبة التزايد |      |
| -2027.95        | 15077.5  | 17105.45 | القيمة       | 2020 |
| -36.64          | -20.42   | -22.8    | نسبة التزايد |      |
| -2421.7         | 16358.05 | 18779.75 | القيمة       | 2021 |
| 19.42           | 8.5      | 9.8      | نسبة التزايد |      |
| 5698.81         | 25922.62 | 20223.81 | القيمة       | 2022 |
| -335.32         | 58.47    | 7.69     | نسبة التزايد |      |

Source : (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2016 à 2022, pp. 30-39)

نلاحظ من الجدول أعلاه مقدار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري، بحيث سجل في السنوات من 2017 إلى 2021 عجز، في حين سجل سنة 2022 فائضا بمقدار 5698.81 مليون دولار، أما إذا حللنا الواردات فنجد انها انخفضت من 22986 سنة 2017 إلى 17105.45 مليون دولار سنة 2020 ثم ارتفعت بعد ذلك في السنتين 2021 و2022، بحيث سجلت الواردات قيمة 20223.81 مليون دولار سنة 2022، أما الصادرات فنلاحظ أنها ارتفعت بين السنتين 2017 و2018، ثم انخفضت من 19828 مليون دولار سنة 2018 إلى

15077.5 مليون دولار سنة 2020 لترتفع بعد ذلك في السنتين 2021 و2022، بحيث سجلت الصادرات قيمة 25922.62 مليون دولار سنة 2022.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

1.5 نتائج الدراسة: تتمثل النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- عدم الاتفاق على تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن المشرع الجزائري اعتمد في تعريفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي.
- تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص الإيجابية التي تجعل منها أداة مهمة وفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022.
- انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2017-2022.
- حازت المؤسسات المصغرة النسبة الكبيرة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما نسبة المؤسسات الصغيرة، والمؤسسات المتوسطة فكانت ضعيفة.
- تركزت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشمال بنسبة كبيرة، ثم منطقة الهضاب، في حين كانت نسبة تمركزها في الجنوب ضعيفة.
- أخذ قطاع الخدمات النسبة الكبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين كانت نسبتها في قطاعي الصناعة، والفلاحة ضعيفة جدا.
- تزايدت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة 2017-2022.
- تناقصت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في توفير مناصب الشغل خلال الفترة 2017-2022.
- تزايدت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال الفترة 2017-2021.

- سجل الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عجز خلال الفترة 2017 - 2021، وفائض في سنة 2022.
- وبناء على النتائج السابقة تم رفض الفرضية الأولى المتمثلة في:
- يتميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتوازن في مختلف الجوانب.
- وقبول الفرضية الثانية المتمثلة في:
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد الجزائري.
- 2.5 اقتراحات الدراسة: تأسيسا على ما سبق يمكن تقديم الإقتراحات التالية:
- ضرورة العمل على احترام التوازن بين مختلف مناطق الوطن في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار فيها حسب خصائص وطبيعة كل منطقة.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوجه للاستثمار في القطاعين الفلاحي والصناعي باعتبارهما من القطاعات المنتجة للثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- دعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة لدورها في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 6. قائمة المراجع:

### 1.6 المراجع باللغة العربية:

- القانون رقم 02-17. (10 جانفي، 2017). المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إيمان بوضرسة. (2018-2019). تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة 2.
- بوصبع ابراهيم مصعب. (2019-2020). أهمية تمويل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق التنوع الاقتصادي ومواجهة أزمة النفط الجارية في الجزائر (طروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة البليدة 2.
- جمال العسالي. (2019). تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر 2000-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.

- حسينة شملول. (2018-2019). أثر إصلاحات النظام المصرفي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.
- حنان شايب. (2018-2019). أثر استراتيجية الإخراج على تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة 2.
- ليلي بن عاشور. (2018-2019). دور وفعالية الابتكار والابداع التسويقي في خلق ميزة تنافسية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.
- مهدية بن طيبة . (2018-2019). تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة البليدة 2.
- إيمان رمضان، و اخرون. (2023). دور تطبيقات إدارة الموارد البشرية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة-دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية سكيكدة-. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولانية*، 5(4)، 45-59.
- رضا شريط، و أيوب دهقاني . (2024). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل لدعم التنمية المحلية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية جيجل). *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، 9(1)، 804-825.
- زهرة طهراوي . (2023). وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار كأحد هيئات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة دفاتر البحوث العلمية*، 11(2)، 81-94.

## 2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

- Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. (2016 à 2022). *Bulletin d'information statistiques de la PME*. Consulté le Mars 2024, sur <https://www.industrie.gov.dz/>